الشراكة الصناعية كآلية لدعم وتنمية مشاريع الصناعات التحويلية في الجزائر: سبل النهوض من الأزمة

–مع الإشارة إلى الشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI–

أ.د. ربيعة حملاوي – جامعة الجزائر 3 أ. سالم حسين –جامعة سعيدة

الملخص: *تعتبر إشكالية ترقية الاستثمار الصناعي في الجزائر لاسيما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية من أهم المحاور التي لا تزال تطرح وبإلحاح في كل أجندة وأوراق الدولة؛ وذلك من خلال كل مخططاتها الاقتصادية على غرار المخطط الخماسي 2015-2019 والذي بحث في السبل والآليات الضامنة للارتقاء بالقطاع نحو التوجهات العصرية والحديثة في الاستثمار والإنتاج ضمن مفهوم إعادة هيكلة القطاع العمومي والتوجه نحو الاقتصاد المنتج. وهذا ما لوحظ مؤخرا من خلالدعم الحكومة للعديد من المؤسسات العمومية وتشجيعها على عقد اتفاقيات للتعاون والشراكة في المشاريع التي تقوم أساسا على نقل وتحويل التكنولوجيا، وتكييف الإنتاج مع نوعية الاستهلاك المحلي، وتعزيز متطلبات التنافسية الدولية، وإقرار مبادئ الحكامة الاقتصادية في مختلف القطاعات.*

ولتأكيد هذا المضمون ارتأينا أن نعرج على نموذج الشراكة في مجمع SNVI للصناعات الميكانيكية باعتباره أحد أهم أقطاب الصناعات التحويلية التي تعول عليها الدولة في مشروعها الصناعي إسهاما لمشوارها التنموي، وتعزيزا للجهد المبذول في إطار برامج تطوير النسيج الصناعي، وترقية الناتج الداخلي الخام للقطاع، وتحقيق متطلبات الاكتفاء الذاتي على غرار باقي الصناعات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: *الصناعة التحويلية في الجزائر، الشراكة الصناعية، شركة SNVI.*

Abstract: *The problem of industrial development in Algeria especially The industrial manufacturing sector is one of the important subjects which have been asked urgently on all the documents of the state, through all these economic plans such as the plan 2015-2019 which seeks the means and the Mechanisms that guaranty the improvement of sector towards the modern investment and production plans in the concept of the restructuring of the public sector and the orientation towards the productive economy. And this is what has been observed recently with the support of the government for most public institutions and encourages them to conclude cooperation agreements and partnerships in projects that are mainly based on the transfer of technology, Adaptation of production with the quality of domestic consumption, and the strengthening of international competitiveness, and adoption of the principles of economic governance in the various sectors.*

To confirm this context, we decided to take the partnership model in the SNVI group of mechanical industries as one of the biggest manufacturers that counts on the state in its industrial project, and the consecration of the efforts establishes in the Framework for the development industrial, and promotion of the GDP in the sector, and to meet the requirements of self-sufficiency like all other industries.

Key Words: *Manufacturing industry in Algeria, the industrial partnership, SNVI Company.*

المقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة تحولات وتطورات كبيرة أهمها التكتلات الاقتصادية والاندماجات الحاصلة في محيط العالم الصناعي؛ إذ أصبحت هذه التكتلات تحمل في طياتها الكثير من المضامين التي تبحث في أدوات وسياسات تنموية جديدة، بأفكار هادفة وتوجهات بناءة؛ وللتكيف مع هذه الظاهرة لجأت معظم الدول إلىتكثيف علاقاتها الداخلية والخارجية بين مختلف هياكلها الإنتاجية، وتعزيز علاقات التشابك والترابط بين مختلف وحداتها الصناعية، لتتطلع في الأخير إلى إنتاج منافس قادرعلى الصمود والتموقع، في وقت فتح فيه المجال أمام الأقوى والأفضل.

وفي هذا السياق، يكون من الصعب على الجزائر أن تصمد في وجه كل هذه التحديات والعقباتدون وضع الاستراتيجيات والسياسات الصناعية الملائمة لذلك. فلقد فرضت الرهانات الجديدة على المؤسسات الصناعية في الجزائر ضرورة تحقيق التكيف الايجابي مع كل هذه التغيرات والارهاصات، وذلك لمواجهة المنافسة الشديدة وإدراك التموقع ولو في السوق الداخلية كالأقل تقدير، وهذا ما يستوجب فعلا ضرورة تغيير السلوك التسييري والتنظيمي للمؤسسات الصناعية في الخيارات المتاحة لها. فالنهج الذي خاضته الجزائر منذ سنوات الاستقلال؛ والذي كان يعتمد على القطاع العمومي والتخطيط الشامل في عمليات التنمية الاقتصادية لم يصل إلى الأهداف المرجوة، ولم يحقق ما كان متوقعا منه، بل إن النتائج كلها كانت ولازالت تدل على إيجاد هيكل صناعي ضعيف، قائم على صناعات تعتمد في الغالب على العالم الخارجي في تلبية الطلب الداخلي، ولقد ساهمت جنبا إلى ذلك عوامل كثيرة منها الفنية والتسييرية وحتى غياب الاستشراف على تدني كفاءة المؤسسات الصناعية ومردوديتها خاصة العمومية منها، وهو ما يتجلى في ضعف الإنتاج والإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج ومحدودية التنافس والابتكار.

ومن ثم نجد أن مسعى تنمية الصناعات الجزائرية لاسيما الصناعات التحويلية منها، هو أمر أكثر من ضروري ومطلوب؛ خصوصا أين أصبحت إشكالية التحول من اقتصاد الريع إلى الاقتصاد المنتج حتمية وضرورة لضمان تنمية مستدامة، وتقديم نموذج اقتصادي ملائم.حيث أن رؤية الدولة لمسألة تطوير وتحديث الصناعات التحويلية الوطنية هي رؤية شاملة ومتكاملة الحلقات، تحتل فيها الصناعات الميكانيكية حيزها المستحق ومكانتها الضرورية على غرار باقي الصناعات التحويلية الأخرى. وبناء على ما سبق، جاءت هذه الورقة البحثية لتؤكد الدور الاستراتيجي للشراكة الصناعية خصوصا العمومية الخاصة وأهميتها كآلية فعالة في تنمية القدرات التنافسية للصناعات التحويلية الجزائرية، مع الإشارة لعمليات الشراكة التي يقوم بها المجمع الوطني للسيارات الصناعية SNVI في إطار تجسيد برامج الإنعاش الاقتصادي الرامية إلى بعث الصناعات الوطنية وتطوير نسيج صناعي أكثر انسجاما وتوافقا لتشكيل قاعدة صناعية جديدة لاسيما في مجال الميكانيك، باعتبار أن المجمع رمز للصناعة الميكانيكية الوطنية و ثمرة

للجهود والمبادرات الراميةلإرساء صناعات متطورة تجعل من الشراكة وتبادل التجارب مع الآخرين توجها استراتيجياومنحى جديد في خريطة الجزائر الاقتصادية لعبور البلد نحو تحقيق متطلبات الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات السوق المحلية وتغطية الطلب المحلي خصوصا بالنسبة للمؤسسات الوطنية.

أ. إشكالية الدراسة

تعتبر الشراكة الصناعية من أهم الوسائل التي يمكن أن تسهم في تطوير الصناعات التحويلية في الجزائر، إذ لا يمكن لأيمؤسسةصناعية أن تحقق احتياجاتها المتنوعة بإمكانياتها الخاصة مع الكفاءة والجودة المطلوبة، وهذا خصوصا بعد أن تزايدت التحديات والصعوبات التي تواجهها المؤسسات إذ ما اشتغلت مستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض. وهنا يظهر التساؤل حول مدى إمكانية استعانة المؤسسات الصناعية العمومية بتطبيقات الشراكة الصناعية لتحسين الأداء والتخفيف من قيود الإنفاق،وتقليص أعباء الدولة وتفاقم الأداء المتعثر لهذه المؤسسات وما ترتب عليها من استنزاف في الأموال العامة. كما تشكل القضية مسألة جوهرية في ظل حاجة الدولة إلى تطوير قطاع الصناعات التحويلية، والتوجه نحو البدائل الاقتصادية الأخرى لتنويع الاقتصاد، والخروج من تبعية ريع النفط والصناعات الاستخراجية، وعليه فان السؤال المطروح يكون كالتالي:

إلى أي مدى يمكن تحقيق التنمية الصناعية المنشودة في قطاع الصناعات التحويلية الوطنية من خلال الاعتماد على الشراكة الصناعية كاستراتيجية وآلية لدعم وتشجيع الحركية الاقتصادية الوطنية ؟

ب. أجزاء الدراسة

سنحاول في هذه الورقة البحثية الوقوف على:

أولا. واقع الصناعات التحويلية في الجزائر؛

ثانيا. واقع الشراكة الصناعية بين القطاعين العمومي والخاص في الجزائر؛

ثالثا.أثرالشراكةعلى المجمعالوطني للسيارات الصناعيةSNVI.

أولا. واقع الصناعة التحويلية في الجزائر

تعتبر الصناعات التحويلية القاعدة الأساسية في بناء نماذج صناعية بالنسبة للكثير من دول العالم؛ وذلك لما تحققه من معدلات نمو متسارعة بمضامين متجاذبة وتشكيلات صناعية متنوعة، في عالم بات يشهد مزيدا من الانفتاح والتحرر، وتقليصا في المسافات والحواجز،وبشكل فرض على جميع البلدان العمل في غمار التنافس والتسابق تطلعا لبلوغ أهداف الاستدامة والنمو. وعليهيجب أن تشكل الصناعات التحويلية في الجزائر أولوية استثمارية، وتوجه اقتصادي محض في وقت فرضت إرهاصاته على الجزائر ضرورةبناء نموذج اقتصادي متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي عصفت بعالمية المحروقات وباقتصاديات الريع.

1.استراتيجيات وتحديات التصنيع في الجزائر

لقد نشأت الصناعة الجزائرية في أسوار الحماية الشبه مطلقة أو الشبه كلية نظرا لاعتبارات عدة، وانحصر عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب الداخلي، وهذا ما أثر عليها خاصة في ظل انفتاح السوق الداخلية. وبالنظر إلى الوضعية الحالية للصناعة الجزائرية والتي تتميز بالهشاشة وضعف القدرات التنافسية؛ ستجد المؤسسات الصناعية الجزائرية نفسها أمام تحديات كبيرة مما يحتم عليها العمل باستراتيجيات صناعية أكثر صرامة ودقة، بحيث نجد بأن الجزائر لم تستطع حتى الآن من التخصص في تلك الصناعات التي نشطت فيها لمدة طويلة؛ بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، حتى بعض الصناعات التصديرية الأخرى بقيت رهينة السوق الذي تنشط فيه؛ والتي لم تستفيد إلا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لتطوير إنتاجها كما ونوعا[زوزي محمد،2010،ص176].

ولا تزال الاستراتيجيات التنموية الصناعية التي تبنتها الجزائر حتى الآن بعيدة عن مستوى طموحاتها لأسباب مختلفة، حيث نرى أن هذه الإستراتيجيات لا زالت تعتمد على بعض الصناعات الخفيفة التي تتميز بقلة استخدام التكنولوجيا والمعرفة، فضلا على أن هذا النوع من الصناعات قد لا يساهم في النمو السريع للبلد، ولا يرفع من معدلات اقتصاده؛ وذلك كونها

تعاني من مشاكل عديدة أبرزها مشاكل المنافسة والجودة. وعموما يمكن القول أن كل هذه الصناعات لم تحقق الهدف ولا الغاية التي وجدت من أجلها، مما دفعها في فترات لاحقة إلى التخلي عن مفهوم تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته، وفقدان التعامل مع الأسواق الخارجية، خصوصا ما تعلقبالمؤسسات العمومية؛ والتي ظهرت بها عدة مشاكل أهمها تدني الجودة، وارتفاع التكاليف، وتدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع الأسواق بقوانينها ومتغيراتها، إذ يكون من الصعب اليوم إعطاء تقويم للقدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية [زوزي محمد،2010،ص177].

وكمخرج من هذا، يكون من الأجدر أن تعتمد الدولة على استراتيجيات تصنيعية معوضة للاستيراد؛ محفزة للقيم المضافة وهذا من خلال تشجيع الصناعات التحويلية التي تسد حاجة السوق المحلية، وتكبح حركات الاستيراد اللامتناهية، ثم التوجه بالتصدير كمرحلة ثانية، وموازاة مع هذا يجب أن تفكر الدولة أيضا بإقامة صناعات كثيفة رأس المال من أجل استغلال الموارد الطبيعية، وتكثيف الإنتاج المحلي، وخلق المزيد من الدخول من خلال توجهات تولي فيها اهتماما لاستثمارات القطاع الخاص وشراكاته مع القطاع العمومي في رسم معالم استراتيجية جديدةتأخذ بالحسبان كافة المعطيات والمؤهلات.

2. نوعية الصناعات التحويلية في الجزائر

لقد كان التوجه الصناعي للدولة الجزائرية من خلال كل مخططاتها التنموية يرتكز على الصناعات الاستخراجية (المحروقات) كمصدر أساسي لجلب العملة الصعبة، وتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وبالتالي كانت القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية تقوم على أساس الاستثمار في الصناعات الثقيلة، وهذا ما أفرز عنه إهمال للصناعات التحويلية[متناوي أمحمد، 2015، ص67]،رافقه فشل في كل الاستراتيجيات الصناعية المنتهجة؛ والتي لم تستطع حتى الآن من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وهو ما يبرز من خلال تمركز حدود السلسلة الإنتاجية للصناعات التحويلية في عمليات التركيب، التعليب، والتجميع.

والملاحظ بأن الجزائر بدأت في تحقيق معدلات نمو ايجابية في السنوات الأخيرة،حيث سجل القطاع الصناعي سنة 2015 مساهمة بنسبة 5.4% في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ذلك لا ينفي المساهمة الجد محتشمة لهذا القطاع في الناتج المحلي مقارنة بباقي القطاعات، ولهذا تعي الجزائر ضرورة وضع وتطبيق الاستراتيجيات الصناعية الجديدة؛ التي ترمي إلى إنعاش الصناعة الوطنية وخصوصا فرع الصناعات التحويلية في حقبة تختلف عن سابقتها، وهذا من خلال ترقية بعض الفروع الصناعية القائمة، وإقرار فروع صناعية جديدة، والدخول في عمليات التكامل الصناعي بين القطاعين الحكومي والخاص من أجل خلق القيمة المضافة، لتغطية احتياجات السوق المحلية واقتحام الأسواق الأجنبية[قوريش نصيرة، 2008، ص95-96].

وعكس ما كانت عليه الصناعة سابقا، نرى بأن الجزائر قد توجهت في الفترة الأخيرة نحو الصناعات الخفيفة كالصناعات الفلاحية والغذائية بنسبة كبيرة، تم تليها صناعة النسيج، والحديد والصلب والصناعات الالكترونية والميكانيكية [عيسات العربي، 2011، ص5]. حيث يمثل إنتاج فرع الصناعات الفلاحية الغذائية نسبة 55% من الإنتاج الصناعي، أما فروع الصناعات المعدنية الحديدية والالكترونية والكهربائية فهي تشكل نسبة 11%، أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل 6% من إجمالي الإنتاج الصناعي وهذا بالنسبة للفترة الممتدة بين 2008 و2010 [عروب رتيبةو بوسبعين، 2012، ص146].

وعلى العموم يمكن القول بأن مجمل فروع الصناعات التحويلية في الجزائر تقوم على صناعات تشكل آخر مراحل عمليات التصنيع؛ على الرغم من أنها لا تعتمد على في الحصول على موادها الوسيطة ومستلزمات الإنتاج من الخارج، فرغم المقومات الكثيرة والمزايا النسبية إلا أنها لا تزال تابعة للبلدان المتقدمة في الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير إنتاجها. وفيما يلي سنبين الرقم الاستدلالي لإنتاج الصناعات التحويلية للقطاع الحكومي بين سنوات 2009-2011:

الجدول رقم (01) يوضح الرقم الاستدلالي لإنتاج الصناعات التحويلية في القطاع العمومي بين سنوات 2009-2011

	2009	2010	2011
المناجم والمقالع	137.3	132.8	120.2
ص.ح.م.م.ك.ا*	62.9	55.0	53.1
مواد البناء	113.1	107.4	104.0
الكيمياء والمطاط	70.5	63.0	59.5
ص. الفلاحية والغذائية	31.3	30.3	36.6
ص. النسيجية	18.4	16.4	14.6
ص. الجلود والأحذية	6.6	6.2	5.6
ص. الخشب والفلين والورق	16.0	18.4	16.2
ص. مختلفة	10.3	8.1	8.5

❖: الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية

Source : les comptes économiques, ONS

وكمثال على ذلك نرى نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لكل من تونس والأردن ومصر والمغرب يرتفع من سنة لأخرى؛ إذ تراوحت هذه النسبة في 2007 ما بين 15% 17% ، ومع ذلك فان هذه النسب لا تزال متدنية بالمقارنة مع دول صناعيةكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية،اليابان، وكوريا حيث تبلغ حوالي 20%، 30%،40% على التوالي. أما عن الجزائر فلا تتجاوز مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي حدود 6%.

وفيما يلي سنعرض نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للبلد بين سنوات 2005-2011:

الجدول رقم (02) يوضح نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بين سنوات 2005-2011

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة	5.9	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.8

الوحدة: %

Source : les comptes économiques, ONS

وإذا ما تطرقنا إلى قيم مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ المساهمة الجد محتشمة للقطاع مقارنة بمساهمة الصناعات الاستخراجية، وهذا راجع للنمط الاقتصادي السائد والذي كان يعتمد بطريقة شبه كلية على مداخيل المحروقات وفقط، ما نتج عنه بناء نمط اقتصادي غير متوازن، لا يستطيع الصمود في وجه التقلبات ولا الأزمات؛ وخير مثال على ذلك الأزمة الراهنة. والجدول التالي يوضح الفرق الشاسع بين القيمة المضافة لكل من الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي بين سنوات 2000-2007:

الجدول رقم (03) يوضحالقيمة المضافة لكل من الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي بين سنوات 2000-2004

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ق. م. ص. س	22.250	19.261	19.091	24.790	32.935	46.578	54.521	63.651
ق. م. ص. ت	3.188	3.323	3.456	3.658	4.158	4.347	4.537	5.378

الوحدة: بالمليون دولار

Source : les comptes économiques, ONS

ووفقا لبعض التقديرات الإحصائية، تبقى المؤسسات الصناعية الجزائرية سواء الحكومية أو خاصة منها مرتبطة أساسا بالخارج، وذلك من خلال استيراد المواد الأولية والمدخّلات التي تدخل في عمليات الإنتاج، وتتراوح نسبة هذه التبعية من 60% إلى 70%، وهذا العامل يؤثر

سلبا في إنتاج المؤسسات التي عادة ما تعاني من انقطاع في المخزون، ومن تذبذب في التموين، وتقلبات الأسعار. وفي غياب استراتيجية صناعية واضحة المعالم تتسم بالاستقرار والثبات، وفي ظل التغير المستمر للقوانين والتشريعات، لم تنجح الحكومات المتعاقبة في الوصول إلى تجسيد سياسات لإحلال الواردات، وتغطية جزء كبير من حاجيات السوق الجزائري، والتحول إلى الاقتصاد المنتج.

3. مميزات الصناعة التحويلية في الجزائر

يمكن وصف الصناعات التحويلية في الجزائر عموما بما يلي[قوريش نصيرة، 2008، ص93[]زوزي محمد، 2010، ص167-168]:

- وجود قدرات وطاقات إنتاجية غير مستغلة، مع مردودية متدنية ومعدلات نمو منخفضة؛
- ارتفاع درجات الحماية وضعف القدرات التنافسية بسبب ارتفاع التكاليف، وضعف الجودة وعدم الاهتمام بتطوير الإنتاج؛
- عدم نجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال، والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة وعدم تطويعها مع متطلبات البيئة الصناعية.

4. الرؤيةالإستراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر

إن التوجه الإستراتيجي في قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر يجب أن يهدف بالأساس إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي للبلد، وصولا إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية المرافقة. حيث إن التنويع يجب أن يعتمد بشكل أساسي على التحول من موقف البلد المصدر للمواد الأولية، إلى موقف البلد المصنع لتلك المواد، بسياسة رهانها إحلال الواردات، وإقامة بعض الأنواع من الصناعات التي تعتمد بالأساس على المواد الخام المحلية سواء لتقديم منتجات نهائية، أو تقديم مواد شبه مصنعة لتصنيع منتجات النهائية. ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن تبنى إستراتيجية تطوير القطاع بالاعتماد على الصناعات ذات الميزة النسبية والتنافسية؛ ومنحها الأولوية الاستثمارية، ومن ثم معالجة المشاكل المحيطة وتحقيق كافة شروط نمو القطاع، وتطوير استخدامات المصادر الأولوية، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتسيير المشاريع

وفق مبدأ التوظيف الأمثل للموارد، وتطبيق النظم الكاملة لتنمية المهارات، وتحسين التكنولوجيات المستخدمة، وتحفيز الجوانب التسويقية والترويجية لإقامة القواعد المناسبة لهذه الصناعة.

ويتقاطع كل الخبراء في كون الدور الأكبر في مشروع تطوير الصناعات التحويلية في الجزائر؛ ستلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أصبح منالضروري منحها الدعم المادي والخبرة اللازمة عن طريق التكوين وإعادة الرسكلة؛ بما يتيح إعادة الاعتبار لها، ومن ثم تشجيع التصنيع المحلي والارتقاء به. هذا ويعتقد هؤلاء أن المخطط الصناعي للبلد والمرتقب تنفيذه قد يفتقد للوضوح والتخطيط البعيد، وكذا الشفافية والنزاهة المطلوبة، ما يجعل العملية بمنظورهم أقرب إلى المغامرة والتفنن في استنساخ أخطاء الماضي ليس إلا، وهذا ما يفرض على الجزائر مراجعة نمطها التسييري لمواجهة تحديات ذات طابع صناعي بالدرجة الأولى، وقد يبرز ذلك من خلال إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية؛ وتطويعها على الصعيد التكنولوجي بما يحسن ولوجها إلى الأسواق الدولية وبشكل ملموس.

5. تنافسية الصناعات التحويلية

يمكن تعريف التنافسية الصناعية بأنها قدرة بلد ما على توفير مناخ ملائم للعمل؛ وتطويعه بما يمكن الشركات الصناعية العاملة فيه من المنافسة بمنجاتها سواء في أسواقها المحلية أو العالمية. أما فيما يخص الصناعات التحويلية؛ فتنافسية المؤسسات الصناعية تعتمد على إدراك هذه المؤسسات لعدة عوامل؛ أهمها السرعة والمرونة في الاستجابة للأذواق، وإحداث التطوير والابتكار في الإنتاج، ومواكبة جميع القياسات، وتخفيض الأسعار، ونوعية المواد الخامة، والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج. وتعتبر الإنتاجية،والتكلفة، والحجم، والحصص السوقية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعات التحويلية.

ثانيا. الشراكة الصناعية بين القطاعين العمومي والخاص في الجزائر

لقد تزايد في الآونة الأخيرة عدد البلدان التي تعتمد مبدأ الشراكة الصناعية بين قطاعاتها العمومية والخاصة، بحيث تعتبر ترتيبات الشراكة بين القطاعين من أهم سمات المشهد الدولي؛

نظرا للدور البالغ الذي تلعبه في تعزيز أنشطة القيم المضافة، وبناء القدرات الإنتاجية الذاتية، بحيث تشير تجارب البلدان إلى أن مشاريع القطاع الصناعي هي المشاريع المرشحة أكثر للشراكة بين القطاعين. وكغيرها من الدول تتوفر الجزائر على عدة مشاريع صناعية؛ أهمها ما تعلق بالصناعات التحويلية والتي تتمتع بمزايا عديدة أهمها العوائد المرتفعة، والمقومات الطبيعية، والتي تشكل فرصا جذابة للمؤسسات الصناعية إذا ما أرادت خوض غمار الاستثمار فيها. ومن هذا المنطلق فان أولوية الجزائر في إستراتيجية تعزيز نشاط الصناعات التحويلية تتمثل في تعزيز الشراكات بين الجهات الفاعلة لبلوغ نتائج أفضل، وتحقيق الاستدامة المنشودة في إطار يتمكن القطاع العمومي فيه من التعاون بفعالية مع القطاع الخاص،لإقامة شراكات بمعنى، وباستثمار منتج ومسؤول.

1.مفهوم الشراكة الصناعية بين القطاعين

بسبب تعقد مسار التصنيع وتعدد مراحله، وصعوبة مسايرة أساليب الإنتاج، وكذا التطور التكنولوجي والتقني الحاصل، وضخامة تكاليف المشاريع الصناعية؛ بدأت تلجأ المؤسسات الصناعية إلى فكرة التقارب وإنشاء تحالفات وفرق عمل لنقل المعرفة الإدارية الحديثة بصورة أكثر فعالية مقارنة بالمشروعات المملوكة بالكامل لجهة واحدة[متناوي أمحمد، 2015، ص 70].

2.مبررات الشراكة الصناعية بين القطاعين

يمكن إيجاد عدة أسباب لقيام شراكة صناعية بين القطاعين، نذكر منها ما يلي:

- نقص التمويل لدى المؤسسات العمومية،وغياب ثقافة المحاسبة والتقييم والتدقيق والمراقبة المالية؛
- التسيير الغير المحكم للقطاع العمومي، وفشل الحكومات في تحقيق التنمية دون العمل على إشراك القطاع الخاص؛
- احتكار المبادرات الاقتصادية، وإهدار المال العام والمحسوبية وسوء استعمال السلطة.

3.الفوائد المتبادلة من شراكة القطاعين

من المتوقع أن يؤدي توطيد التعاون الصناعي بين القطاعين العمومي والخاص إلى[جوزيه غرازيانو، 2015، ص11[]إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2010، ص05-06]:

- تخفيف العجز المالي للقطاع العمومي، والاستفادة من رأس مال القطاع الخاص؛ وما يمتلكه من خبرات وتكنولوجيات؛

- زيادة الاستثمارات الرشيدة، وتعزيز فرص الابتكار المتصلة بتنمية السياسات الصناعية،وتقديم أفضل الأفكار الإستراتيجية؛

- توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع الصناعية؛ وضمان التحكم الأفضل في سير الأشغال من ناحية المدة القانونية للإنجاز؛

- تخفيض تكاليف الإنتاج،والحصول على أقل العروض المقدمة تكلفة وأكثرها كفاءة،والتوصل إلى الحلول التطويرية المرنة؛

- تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة وتحسين القدرات الإدارية، وإعطاء الشرعية والمصداقية للمشروع من خلال المشاركة الجماعية؛

- تنمية المعارف والخبرات واستخلاص الدروس، وحماية المستهلك من مساوئ الاستحواذ على الأسواق واحتكارها.

4. واقع شراكة الصناعات التحويلية بين القطاعين

حتى بداية التسعينات كانت قيادة النسيج الصناعي في يد القطاع العمومي، و لم تكن للقطاع الخاص إلا نسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية في الجزائر، حيث كان القطاع العمومي يمثل ما نسبته 80%من مجموع المؤسسات الصناعية، غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة والتوجه نحو اقتصاد السوق سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة؛ والاعتراف بدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العمومي وبروز القطاع الخاص في كل فروع الأنشطة الصناعية[جوزيه غرازيانو، 2015، ص26]، إلا أنه ومع ذلك نجد مساهمة القطاع الصناعي

الخاص في الجزائرلا يزال غير فاعل في مختلف الصناعات، حيث يساهم هذا القطاع ما بين 70% إلى 85%من إجمالي الناتج المحلي في معظم دول العالم، إلا أن مساهمته في الجزائر لا يمكن أن تتجاوز في أحسن الظروف 50[%عبد الرزاق مولاي لخضر، 2010، ص95].والجدول التالي يوضح الفرق بين إجمالي القيم المضافة للصناعة خارج قطاع المحروقات للقطاعين العمومي والخاص بين سنوات 2011-2015:

الجدول رقم (04) يوضح إجمالي القيمة المضافة للصناعة خارج قطاع المحروقات للقطاعين العمومي والخاص بين 2011-2015

	2011	2012	2013	2014	2015
ق/ع	351276.0	374773.4	394777.1	419939.0	450323.9
ق/خ	282480.5	353841.8	377010.3	418565.8	450546.7
المجموع	633756.5	728615.2	771787.4	838504.8	900870.6

الوحدة: المليون دج

Source : les comptes économiques de 2001-2015, p18, ONS

أما فيما يخص شراكة الصناعات التحويلية؛ فنجد أن حجم ونسب الشراكات كلها توحي على هيمنة القطاع العمومي على مختلف الفروع الصناعية، إلا فيما تعلق بالصناعات الغذائية، أو صناعة الجلود والأحذية حيث نلتمس فيها مشاركة أعلى للقطاع الخاص بنسب تراوحت على التوالي ب 64.02% و63.20 % بالنسبة للفرعين السابقين لسنة 2010، و 60.89% و59.32% بالنسبة لسنة 2011، والجدول التالي يوضح مستوى الشراكة التي وصل إليها القطاعين في الصناعات التحويلية:

الجدول رقم (05) يوضح مستوى الشراكة التي وصل إليها القطاعين العمومي والخاص في الصناعات التحويلية

		معادن ومقالع	ص.ح.م.م.ك.ا	مواد بناء وزجاج	كيمياء وبلاستيك	ص. الخشب
2010	ع	5491.0	39356.2	12472.2	8632.1	4770.9
	خ	571.2	3463.7	10213.4	7732.7	4223.2

2011	ع	7305.2	50473.4	15370.7	9893.1	5427.7
	خ	577.3	3571.9	10875.3	8427.3	4317.6
		ص. الغذائية	ص. النسيجية	ص. الجلود	ص. مختلفة	
2010	ع	12108.0	2770.0	348.8	3908.3	
	خ	21548.1	3927.6	599.2	903.9	
2011	ع	15024.5	2789.9	412.5	4901.3	
	خ	23393.9	3876.1	601.2	849.7	

Source : les comptes économiques, ONS

قد يكشف وضع الشراكة بين القطاعين وجود الكثير من العراقيل والتحديات التي تحول دون نمو استثمارات القطاع الصناعي الخاص في الجزائر، وقد تفسر المساهمة المحتشمة للقطاع في مجمل فروع الصناعات التحويلية عدا الصناعات الغذائية وصناعة الجلود والأحذية إلى الكثير من الأسباب والتأويلات، حيث نرى بأن مزاحمة القطاع العمومي للقطاع الخاص تتضح بجلاء في الوقت الذي لم تتمكن فيه هذه المؤسسات من التكيف مع التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال الصناعية؛ وأنها تعاني من صعوبات جمة؛ أهمها ما تعلق بالتسيير المركزي، ومحدودية الصلاحيات، وعدم تحمل المسؤولية، وغياب النزاهة والشفافية، وضعف المحاسبة والرقابة، وهو ما نتج عنه ضعف في المرونة والمبادرة والإبداع، ونقص في اتخاذ القرارات المستقلة والبناءة، وإساءة استخدام الصلاحيات، وتكريسا للفساد، ونهب المال العام.أما عن القطاع الخاص فهو يعاني كسابقه من مشاكل متنوعة أهمها ما تعلقبضعف ومحدودية التمويل، وعدم التأهيل، ونقص الخبرات والمهارات، وغياب الاستراتيجيات والأهداف، سوى العمل على تحقيق أكبر قدر من المنافع الخاصة ولو على حساب المنافع العامة للوطن، فضلا عن تفشي المحسوبية، والممارسات البيروقراطية، وسياسات الإقصاء والتهميش.تؤثر الأسباب المذكورة بشكل أو بآخر على مناخ الاستثمار الصناعي في الجزائر، وتتخذ هذه الصعوبات منحى أكبر مع توجه الاقتصاد الجزائري نحو المزيد من الانفتاح وتقليص الحماية، وهذا ما يعني زيادة درجة المنافسة، مما يتطلب إدخال المزيد من التغييرات في كل ما تعلق بفروع الصناعات التحويلية، خاصة في ظل الأوضاع والتحديات الجديدة التي تعيشها الجزائر.

5.الرؤية المستقبلية للصناعات التحويلية في ظلالشراكة بين القطاعين

تقر معظم الأدبيات الاقتصادية إلى ما يوفره التنسيق والتعاون الأمثل بين القطاعين الصناعيين العمومي والخاص من إمكانيات لتحقيق الأهداف الصناعية للدول، وفي ذلك يؤكد جميع الخبراء على أهمية وضع سياسة عامة مناسبة للشراكات بين القطاعين وربطها بسلاسل القيمة العالمية، وبالتالي فانه لا غنى للجزائر عن شراكة القطاعين لكي تتمكن المشاريع الصناعية من فهم موقفها الذاتي وفهم الفرص المتاحة لها، بحيث يجب أن تكون أنشطة الشراكة منسقة مع مهمة المخطط الصناعي للبلد.وفي هذا الصدد يجب أن تنظر الدولة إلى تشكيلات واسعة من القطاع الخاص؛ والتي بإمكانها تقديم الأفضل في مجال الصناعات التحويلية؛ بدءا بالمؤسسات الصغيرة إلى أكثرها حجما وإنتاجا، وهذا بغية تعزيز فعالية برامج عمل هذه المؤسسات،منخلال أطر ولوائح تنظيمية توضح الشروط والمسؤوليات التي تنفذ بموجبها هذه الاستراتيجيات. ولهذا الغرض يجب على السلطات العمومية إتباع سياسات تضمن منح القطاع الخاص فرصا لإسماع صوته بالتشاور الوثيق مع مؤسساتها الحكومية. وطبعا تكون عملية انتقاء الشركاء ذوي الالتزام والتخصص الكاملين منذ الوهلة الأولى من أهم ترتيبات الشراكة الناجحة، لاسيما في ضوء بناء ثقافة الشفافية والانفتاح فيما بين جميع الشركاء.

ومن جهة أخرى يؤكد جميع خبراء الشأن الاقتصادي على أهمية مشاريع الصناعات التحويلية في توفير فرص العمل، وفي تنويع الاقتصاد المحلي، إلا أنه لا يمكن تجاهل مختلف القيود التي تقوض تطور هذه المشاريع مثل نقص التمويل، وعدم كفاية التكنولوجيا، وضعف البنى التحتية واللوجستيات. لذا فان التعاون الواسع بين القطاعين الصناعيين من شأنه أن يتصدى بفعالية لهذه القيود بما يعود بالنفع المتبادل على جميع الأطراف الصناعية الفاعلة للمشاركة في شراكات ناجعة تستعين بها الحكومة لتفعيل دور هذه المؤسسات، وفي الغالب نجد أن أنماط التشارك قد تتعدد وتختلف حسب نوعية ودرجة التصنيع.

ثالثا. أثر الشراكة على المجمع الوطني للسيارات الصناعية SNVI

يعتبر مجمع SNVI من أهم الأقطاب الصناعية التي تساهم في تشكيل نسيج متين للصناعات الميكانيكية في الجزائر وبمعايير عالمية تدخل في سياق بعث التكامل الصناعي المحلي وتشجيع الصناعات التحويلية ودفع الحركية الاقتصادية الوطنية.

1.التعريف بمجمع SNVI

الطابع: شركة ذات أسهمSPA

الاسم: الشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI

الرأسمال الاجتماعي: 2.200.000.000دج

المقر الاجتماعي: الطريق الوطني رقم 5، ص.ب 153 رويبة، الجزائر العاصمة

أهم أهداف الشركة: البحث والتطوير، التوزيع وتموين السوق الوطنية، التصدير ودخول الأسواق الأجنبية، الصيانة وخدمات ما بعد البيع.

2. التطور التاريخي للمجمع[www.snvigroupe.com]:

لقد مر المجمع بعدة مراحل، نذكر أهمها فيما يلي:

1.2.من سنة 1957–1966:

- **1957/06**: قيام الشركة الفرنسية Berliet ببناء مصنع لتركيب الشاحنات الصناعية بالجزائر؛
- **1958/10**: خروج أول شاحنة مركبة بالجزائر Berliet-Algérie؛
- **1964/06**: استحواذ الجزائر على 40% من مصنع Berliet.

2.2.من سنة 1967–1980:

- **1967/10**: إنشاء الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية SONACOME بمقتضى الأمر 67-150؛
- **1970/07**: شراء Berliet–Algérieمن طرف SONACOME؛
- **1974**:إنتاج أول سيارة جزائرية.

3.2.من سنة 1981–1994:

- **1981/07**: إعادة هيكلة SONACOME إلى SNVI بصفة مؤسسة اشتراكية.

4.2.من سنة 1995–2011:

- **1995/05**: تحولت SNVI من مؤسسة عمومية اشتراكية EPS إلى مؤسسة عمومية اقتصادية EPE-SPA.

5.2.من 2011– إلى يومنا هذا:

- تحولت الشركة SNVI إلى المجمع الصناعي SNVI بفضل إبرام وعقد العديد من الشراكات.

3. منتجاتمجمع SNVI

ينتج المجمع عدة أنواع من المركبات والعربات؛ نوجز أهمها في هذا الجدول:

الجدول رقم (06) يوضح أهم منتجات المجمع

B260	**C260**	**K120**	**K66**		الشاحنات
M120	**TC260**	**TB400**	**B400**	القطاع المدني	
			M230		
M350 8×8	**M260**	**M230**	**M120**	القطاع العسكري	
B260	**C260**	**K120**	**K66**		
		BUS	**B400**		
Mini-car 25 places		**Safir autocar**		صغيرة	الحافلات
AUTOBUS 100 L6		**100 V8**		كبيرة	
P.S.B260	**P.S.K66**	**P.S.K120**	**P.S.C260**		الناقلات والمقطورات
		Fourgon	**P.S.B400**		
Bennes	**Remorque CEP**	**Plateau 4T**	**Hydrocarbure 3000 L**		
Cocotte à Ciment	**Malaxeurs**	**Porte Engins**	**Citernes**		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من الموقع الرسمي للمجمع

الجدول يوضح باختصار أهم منتجات مجمع SNVI، وللتأكيد أن كل منتج مذكور يضم عدة أنواع مختلفة من حيث الهيكل والغرض المصنوع من أجله، وكمثال على ذلك نجد أن شاحنة K66 تضم:

- K66 Plateau ; - K66 Dépannage ;- K66 Appareil Ampliroll ;
- K66Fourgon ;-K66 Classic Cabine ;- K66 CabineBasculante ;
-K66 Nacelle ;-K66 Benne à Ordures -k66 Benne Transporteur.

4. أثر الشراكة على مجمع SNVI

اعتبر وزير الصناعة والمناجم " عبد السلام بوشوارب" أن الشراكات التي قام بها مجمع SNVI هي بمثابة خطوات ثابتة نحو بعث الصناعة الجزائرية، بحيث تمكن المجمع الذي يعد قطبا حقيقيا للصناعة الميكانيكية في الجزائر من افتكاك العديد من الشراكات مع رواد الصناعة الميكانيكية في العالم على غرار شركة DIMLER/MECDES الألمانية، و AABAR الإماراتية، بحيث بلغت القيمة الإجمالية للاستثمار بين الجزائر والإمارات وألمانيا حوالي 720 مليون دولار لإنتاج صناعة ذات نوعية. هذا بالإضافة إلى شراكة RENAULT الفرنسية وعدة شراكات أخرى مع أطراف روسية ونمساوية. حيث أكد المدير المكلف بالشراكة ب SNVI "جمال محيوت" أن المخطط الاستعجالي للمجمع سيجعل منه عنصرا مهما في صناعة السيارات بالجزائر، وفيما يلي يمكننا ذكر أهم الشراكات المنجزة والمرتقب انجازها:

1.4. شركةإنتاج المركبات الصناعية MERCEDES-BENZ/V.I:

الجدول رقم (07) يوضح نسب الشراكة والنشاط الخاص بشركة V.I

نسبة الشراكة	%SNVI34 %EPICEDIV17 %AABAR49 شركةMERCEDES-BENZ/DAIMLER كشريك تقني
النشاط	MERCEDES ZITRO 6×6 ACTROS

المصدر: من إعدادالباحثين بالاعتماد على معلومات من الموقع الرسمي للمجمع

لقد تم انطلاق النشاط في هذا المصنع الكائن بروية سنة 2014، وهو موجه للاحتياجات العسكرية والمدنية ومن المرتقب أن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع حوالي 15000 شاحنة/سنويا بحلول 2018-2019.

2.4. شركة إنتاج المركبات خفيفة الوزنT .L .T .V/MERCEDES-BENZ:

الجدول رقم (08) يوضح نسب الشراكة والنشاط الخاص بشركة V.L.T.T

نسبة الشراكة	%SNVI17 %EPICEDIV34 %AABAR49 وشركةMERCEDES-BENZ/DAIMLER كشريك تقني
النشاط	سيارات : SPRINTER - C-CLASS 4×4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من الموقع الرسمي للمجمع

لقد تم انطلاق النشاط في هذا المصنع الكائن بتيارت سنة 2014، وهو موجه للاحتياجات العسكرية وشبة العسكرية،وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع حوالي 8000سيارة/سنويا.

3.4. شركة إنتاج المركبات الخاصة RENAULT /V.P:

الجدول رقم (09) يوضح نسب الشراكة والنشاط الخاص بشركة V.P

نسبة الشراكة	%SNVI34 %FNI17 %RENAULT49
النشاط	السيارات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من الموقع الرسمي للمجمع

لقد تم انطلاق النشاط في هذا المصنع الكائن بتليلات – وهران سنة 2014، وهو موجه للاحتياجات للهيئات العسكرية والمدنية (الجماعات المحلية،...الخ)،وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع حوالي 25000سيارة/سنويا.

4.4. شركة التركيب وصيانة الترامواي CITAL:

الجدول رقم (10) يوضح نسب الشراكة والنشاط الخاص بشركة CITAL

نسبة الشراكة	**FERROVIAL41%** (المؤسسة الوطنية لإنجاز عتاد وتجهيزات السكك الحديدية) **EMA10%** (مؤسسة ميترو– الجزائر) **ALSTOM FRANCE43%** **ALSTOM ALGERIE06%**
النشاط	تركيب وصيانة قطارات الترامواي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من الموقع الرسمي للمجمع

لقد تم انطلاق النشاط في هذا المصنع الكائن بعنابة سنة 2014، وهو موجه للمؤسسات العمومية (نقل المحروقات،...الخ)،وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع حوالي 60قطار/سنويا.

5.4. شركة ZF-ALGERIE:

الجدول رقم (11) يوضح نسب الشراكة والنشاط الخاص بشركة V.P

نسبة الشراكة	**SNVI20%** **ZF80%**
النشاط	إنتاج **les boites de vitesses**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من الموقع الرسمي للمجمع

لقد تم انطلاق النشاط في هذا المصنع برويبة، وهو موجه لاحتياجات المجمع من علب السرعة وبعض اللواحق الميكانيكية.

6.4. شركة كركال–الجزائر:

الجدول رقم (12) يوضح نسب الشراكة والنشاط الخاص بشركة V.P

الشراكة	**SNVI** **EPICEDIV** شركة توازن الإماراتية
النشاط	– تحديث المنشآت الصناعية والتكنولوجيات الموجودة بالمجمع؛ – إنتاج الأسلحة الخفيفة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من الموقع الرسميللمجمع

لقد تم انطلاق النشاط في هذا المصنع الكائن بخنشلة، وهو موجه للاحتياجات العسكرية والمدنية.(الجماعات المحلية،...الخ).

ومن جهة أخرى هناك عدة شراكات في انتظار التجسيد، نذكر منها(www.snvigroupe.com):

– شراكة المجمع مع الشركة الروسية URAL VAGON ZAVOD لإنتاج وصيانة عربات القطارات؛

– شراكة المجمع مع الشركة الروسية OMKSteelلإنتاج رؤوس الحفارات؛

– شراكة لإنتاج حافلات بحمولة صغيرة MOIN DE 6T؛

– شراكة لهياكل السيارات CARROSERIE مع شركة نمساوية؛

– شراكة لإنتاج حافلات نقل المسافرين مسافات طويلة.

ويمكن عرض تطور رقم أعمال المجمع والذي بلغ مستوى أعلى ابتداء من دخول المجمع في الشراكة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01) يوضح تطور رقم أعمال المجمع بين 2010–2014

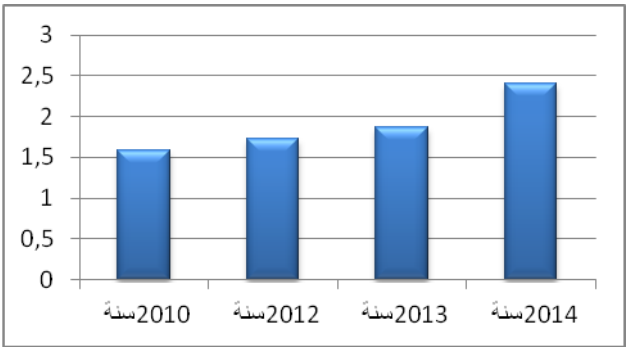

الشكل: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تصريحات الرئيس المدير العام للمجمع

أما عن القوى العاملة في المجمع فلقد تطورت إلى أن وصلت سنة 2014 إلى حوالي 6928 موظف في كل الوحدات الإنتاجية للمجمع، وهذا بفضل سياسة الشراكة وتكثيف الوحدات الإنتاجية، ويمكن عرضها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02) يوضح تطورالقوى العاملة في المجمع بين 2010–2014

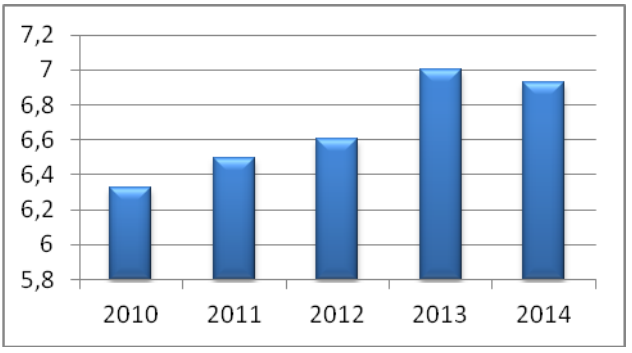

الشكل: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من الموقع الرسميللمجمع

لقد خلقت الشركة الوطنية للسيارات الصناعية علامة في السوق الوطنية بفضل متانة وقوة مركباتها، حيث تعكف الشركة على تعزيز تنافسيتها وتنافسية الصناعات التحويلية

الجزائرية من خلال استرجاع أسواقها لاسيما نحو زبائنها القدامى على غرار تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، العراق، النيجر، المالي، السنغال، والغابون وهذا ما أكده الرئيس المدير العام للشركة "حمود تزروتي" والذي أكد أن عمليات التصدير ستكون في إطار برنامج خاص أطلقته الشركة سنة 2010 بهدف الوصول إلى الأسواق الدولية بعد غياب طويل يعود إلى تسعينات القرن الماضي بحيث بلغت نسبة التصدير نحو غينيا ما يقارب 6.6 مليون أورو، ونحو المالي ما يقارب 1.6 مليون أورو وهذا لسنة 2011 حسب تصريح هذا الأخير [www.Dzayer 24.com]. حيث أن الإرادة الكبيرة التي أبانت عليها SNVI في التحدي ورغبة استعادة أمجاد السبعينات والثمانينات جعلها تبرم العديد من الشراكات والصفقات الناجحة مع أكبر رواد الصناعات الميكانيكية العالمية مثل MERCEDES-BENZوRENAULT.

الخاتمـــــة

تعتبر الشراكة الصناعية من أهم الاستراتيجيات التي ستساهم في تطوير قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في تحريك علاقات التعاون والتكامل بين مختلف الشركاء الصناعيين، وهذا ما سيساهم حقيقة في بناء قطاع صناعي متطور؛ يعمل على تنسيق الجهود وتضافرهاالإحداث أثر يشكل قاعدة متينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

ولهذافإن رهان الجزائر في تنمية الصناعات التحويلية وترقيتها سيكون مبنيا بالأساس على ضمان الحكومة لأعلى مستويات التعاون والاندماج خصوصا بين قطاعاتها العمومية والقطاعات الخاصة محلية أم أجنبية كانت، وهذا كله لن يتم إلا من خلال الالتزام بتنفيذ الاستراتيجيات الصارمة، وإقرار المبادرات التي من شأنها أن تساهم في تكثيف فروع الإنتاج ذات الإمكان الواعد والقواعد الجديدة لإحلال الواردات، وتلبية أحجام الطلب الداخلي،وتعزيز مواطن الشغل والتشغيل، والرفع من الإنتاجية لضمان هوامش تصديرية، وفتح أسواق تجارية أكبر في المستقبل. فأهمية الشراكة في هذه الصناعات تتنامى وبقوة خصوصا في الاقتصاديات التي أدركت مستويات من الرفاهية الصناعية، والجزائر بدورها أيضا تقر بدور

القطاع الخاص في تنمية هذا النوع من الصناعات، كما تقر أيضا بالإمكانيات التي يوفرها التنسيق والتعاون على نحو أفضل بين القطاعين العمومي والخاص لتحسين بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبلد. ولهذا يجب على الحكومة الجزائرية أن تعتمد في هذا المسعى على نهج متفتح يعظم الفوائد التي قد تنشأ من توطيد التعاون بين القطاعين بما في ذلك الحوار، وتبادل المعلومات والمعارف، وتنمية المهارات، وصولا إلى تعزيز الكفاءة والتخصص في الإنتاج الصناعي. كما يدل التزام الدولة بتوطيد عمل القطاعين جنبا إلى جنبا إلى رؤيتها السليمة وتوجهها الهادف؛ كون أن هذا سيوفر الاستفادة القصوى من ما يتمتع به كل شريك من مزايا نسبية. و لم يعد هناك أدنى شك أن هذه وأن هذه الإستراتيجية هي خطوة نحو إقامة تعاون خلاق بين القطاعين، ومن ثم خطوة مهمة نحو التخلص من قيود التبعية والولاء،وتمكين البلاد من إيجاد مصادر للدخل بدلا من ريع النفط والغاز.

1.النتائج:

من خلال الدراسة الموجزة التي قمنا بها حول دور الشراكة الصناعية في تعزيز القدرات التنافسية للصناعات التحويلية في الجزائر، يمكننا استنتاج ما يلي:

- تساهم الشراكة الصناعية في تحسين وتطوير القدرات الإنتاجية والتنافسية للصناعات التحويلية الوطنية؛
- تساهم الشراكة الصناعية في الاستفادة من المعرفة الفنية والتقنية والعمالة المؤهلة لدى المؤسسات الأجنبية؛
- تساهم الشراكة الصناعية في زيادة التخصص والكفاءة والتأهيل المؤسساتي؛
- تساهم الشراكة الصناعية في تخفيض معدلات البطالة، وزيادة فرص التشغيل، وتحقيق التنميةوالرفاهية الاجتماعية.

2.الاقتراحات:

إن مشروع تطوير الصناعات التحويلية الوطنية من خلال الاعتماد على الشراكة الصناعيةيجب أن يبنى بالأساس على:

- تحديد القطاعات الاستثمارية ذات الميزة النسبيةوالأولوية في الشراكة؛
- الاعتماد على مبدأ الشفافية والإفصاح والمساءلة والحياد والنزاهة في عقد وتقديم الشراكات؛
- تثمين الموارد الطبيعية والبشرية، وخلق المناهج التنظيمية والتسييرية الجديدة في الشراكات؛
- الرفع من مستوى النشاط التكنولوجي ودرجة استيعابه، والاعتماد على المعرفة والبحث والتطوير في مشاريع الشراكة؛
- الاعتماد على اليقظة الإستراتيجية، وتحليل أوضاع النشاط، ومراجعة أداء المؤسسات الصناعية؛
- رفع العوائق البيروقراطية، وتقديم التسهيلات الإدارية، وتطوير وتوسيع الآليات المناسبة لتعبئة رؤوس الأموال؛
- تحسين إدارة المشاريع واختيار الكفاءات المؤهلة، وتنمية الموارد البشرية القادرة على الإبداع والابتكار؛
- وجود الحوار والتواصل البناء بين الحكومة والمستثمر الصناعي، ووجود الإرادة السياسية القوية مع وجود ثقافة تنظيم وبناء المشاريع الناجحة، وخلق دعائم وروابط النجاح بين أطراف الشراكة الصناعية.

الإحالات المرجعية

- **باللغة العربية:**

01. جوزيه غرازيانو، **إستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص**، منظمة الفاو ، روما، ايطاليا، 2015.

02. زوزي محمد، **إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، العدد 08، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، 2010.

03.متناوي أمحمد، **أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري**، العدد 13، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، 2015.

04. عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية**، العدد09، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، الجزائر، 2010.

05. عيسات العربي، براهيمي السعيد، **مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة في الجزائر**، ملتقى دولي حول:إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر،15-16 نوفمبر 2011.

06. عروب رتيبة، بوسبعينتسعديت، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية**، ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، 23-24 أفريل 2012.

07.قوريش نصيرة، **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، العدد 05، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر،2008.

08. تصريح الرئيس المدير العام "حمود تزروتي"، نشر في جريدة النهار أونلاين، نقلا من الموقع **dzayer24.com**، تاريخ الاطلاع في: 08-10-2016 على 15:51.

09. تقرير إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، **الشراكة بين القطاع العام والخاص، دبي**، 2010.

- **باللغة الأجنبية:**

01. Site Officiel de ONS **: WWW.ONS.COM**vue le : 13-09-2016 à 15 :06.

02. Site Officiel de SNVI **:WWW.SNVIGROUPE.COM** vue le : 07-10-2016 à 14 :38.